

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال شفوي حول استمرار إشكالية توصل الجمعيات بوصولات التصريح بمكاتبها
نوع السؤال: عادي
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،

رغم مرور أزيد من 7 سنوات على دستور 2011، الذي سمي بدستور الحقوق والحريات العامة بامتياز، والذي دستر عمل المجتمع المدني، وأولاه أهمية كبيرة في الإسهام في التنمية، والمساهمة في بلورة السياسات العمومية، بشراكة مع مؤسسات الدولة والمجالس المنتخبة، وبرغم التقدم المسجل في التعاطي الإيجابي للسلطات الإدارية مع الحريات العامة، لاسيما الحق في تأسيس الجمعيات، وتسلم تصاريحها، وتسليم الوصولات لها، إلا أن بعض الشوائب لا زالت تسيء لهذه التراكمات المهمة، خصوصا بالمجال القروي، مع الامتناع في الغالب عن تسليم الوصل المؤقت بشكل فوري، بحجج مختلفة غير مكتوبة، ولاسيما الامتناع أو التماطل في تسليم الوصولات النهائية داخل أجل 60 يوما التي ينص عليها القانون، إضافة إلى إقبال المصرحين بطلبات مبالغ فيها بعدد كبير من نسخ الملف المصادق على صحة الإمضاءات به، ونسخ البطائق الوطنية للأعضاء، والصور وعقود الازدياد وغيرها.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- عن مدى رصدكم لهذه العراقيل، وعن مستوى التقدم المسجل في معالجة ملفات الجمعيات، وعن أسباب التماطل المسجل، وعما ستقومون به لمعالجة هذه الإشكاليات ؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام

إمضاء :

نبيل شيخي